وظيفة الشاهد القرآني في كتاب الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي

The function of the Quranic witness in a bookAl-Jani al-Dani in the meanings of Mardi

أ.م.د . سهيلة خطاف عبدالكريم
جامعة كربلاء / كلية القانون

الخلاصة

سعى المراديّ في كتاب الجنى الداني إلى تأسيس آرائه على الأصول والقوانين النحويّة ، وذلك على وفق منهج علمي ، ومنهجية دقيقة ، وسيكشف هذا البحث عن وظيفة الشاهد القرآني في كتابه "الجنى الداني في حروف المعاني".

اعتمد المراديّ على آيات القرآن في توظيف الشاهد القرآنيّ اعتمادًا ظهر في عدة اتجاهات، منها تأييد الأحكام وإقرارها أو نقضها أو الاحتجاج بنظائر قرآنية أو الرد على رأي أو نقض قاعدة . وسنقف في بحثنا هذا على الاحتجاج بنظائر قرآنية والرد على رأي ونقض قاعدة .

تناول المراديّ آيات القرآن في توظيف الشاهد القرآنيّ اعتمادًا أظهر في الاحتكام إلى القرآن الكريم في تأسيس االقواعد والأحكام النحويّة ، يظهر توظيف المراديّ لشواهده القرآنية في الاحتجاج بالنظائر القرآنية في مجال الاستدلال بالحجة .

Abstract

Al-Muradi sought to establish his views on grammatical origins and laws in accordance with a scientific method and a precise methodology. This research will reveal the function of the Qur'anic witness in his book Al-Jinnah Al-Dani in the letters of the meanings.

Al-Muradi relied on the verses of the Quran in the employment of the Qur'anic witness, which appeared in several directions, including supporting the provisions, approving or revoking them, invoking Quranic verses, responding to an opinion or revoking a rule. In this research, we will insist on invoking Quranic parallels, responding to a view and rejecting a rule.

Al-Muradi dealt with the verses of the Quran in the employment of the Qur'anic witness. In the introduction of the Qur'an, he found the use of the Qur'an in the. establishment of grammatical rules and grammatical rules

مقدمـــــــــة

سعى علماء اللغة إلى كشف الحقائق اللغوية العامة التي تتصل بأصل اللغة ، وبنشأتها وتدرّجها ، وبعوامل نموّها ، وباكتمالها، وبأسباب قوتّها وضعفها ، وصاغوا من ملاحظاتهم قوانين استُنبطت من قضايا أصلية ، وأحكام متفرعة منها ، فكان للصرف قوانين تضبط صياغة الألفاظ في بيانات وأشكال جديدة ، وكان للإعراب قوانينه التي تحفظ سلامة تعالق الألفاظ [1].

المراديّ سعى في كتاب الجنى الداني إلى تأسيس آرائه على الأصول والقوانين النحويّة ، وذلك على وفق منهج علمي ، ومنهجية دقيقة ، وسيكشف هذا البحث عن وظيفة الشاهد القرآني في كتابه "الجنى الداني في حروف المعاني" ، وذلك بالوقوف على معرفة مدى تأييده للأحكام وإقرارها واحتجاجه بالنظائر القرآنية والردّ على رأي أو نقضه .

تشير المصادر اللغوية إلى أنّ مصطلح الوظيفة مصدر وظّف ، والوظيفة من كلّ شيء ما يقدر له في كل يوم من رزق ، أو طعام أو شراب ، وجمعها الوظائف والوظف ، ووظّف الشيء على نفسه توظيفًا ، ألزمها إياه[2]. لذلك تنوعت استعمالات هذا المصطلح بتنوّع السياقات ، وسيكون التركيز على دلالة مصطلح الوظيفة في الدراسات اللغوية وبخاصة النحوية التي استندت إلى الشاهد القرآني .

تتخذ الدراسات اللغويّة ، من اللغة وسيلة لدراسة تركيب اللغة النحويّ ، وتتخذ من المعنى أساسًا للوصف اللغويّ ، كان لابدّ أن تمثل " الدلالة " موقع الصدارة في التحليل اللغويّ ، وهو الأمر الذي حوّل اهتمام اللغويين من التركيز على تركيب اللغة إلى ترجمة المفهوم الدلالي الناجم عن هذا التركيب، فضلًا عن عدّ الدلالة غاية يحققها اللفظ من خلال الوظيفة التي يؤديها ضمن إطار النظام اللغويّ ، فلا بد هنا من الإشارة إلى مفهوم الدلالة الوظيفية [3]. وهذا المعنى له دور رئيس في الدراسات الألسنيّة المعاصرة

، وهذا ما أظهره الباحث توفيق الزيدي بقوله: " هي من متفرعات الألسنيّة الحديثة في دراسة الكلام ، ومهمتها تفسير علاقات المكونات الأساسية في الجملة على أساس أنها وظائف يؤديها كل مكون بحسب ارتباطه بما بعده وما قبله " [4] .

إن القرآن الكريم السبب الرئيس في نشوء علم النحو خاصة وتطوير العلوم اللغويّة عامة ، وإن للقرآن الكريم اليد الطولى، والأثر العظيم في إثراء هذه العلوم بالخصائص الفكرية والأسـلوبية والمنهجية، إن شواهد القرآن الكريم هي أصح الشواهد ، إذ لا يمكن لأي شاهد ، مهما كان ، الوقوف إزاء شواهده ، لما تحمله من خصائص لا يرقى إليها نظير ، ومع هذا فإن الاحتكام لشواهده فيما شجر بين النحاة كان أحد أسباب ظهور الخلاف النحويّ بين العلماء ضمن أسباب منهجية وفنية أخرى.

اعتمد المراديّ على آيات القرآن في توظيف الشاهد القرآنيّ اعتمادًا ظهر في عدة اتجاهات، منها تأييد الأحكام وإقرارها أو نقضها أو الاحتجاج بنظائر قرآنية أو الرد على رأي أو نقض قاعدة . وسنقف في بحثنا هذا على الاحتجاج بنظائر قرآنية والرد على رأي ونقض قاعدة .

المبحث الأول : الاحتجاج بنظائر قرآنية

يمكن أن نلتمس هذا الجانب من خلال استعراض شواهد المراديّ ، إذ يظهر لنا بجلاء توظيفه لشواهده في الاحتجاج بالنظائر القرآنية في مجال الاستدلال بالحجة ، ولقد أورد أمثلة على الاحتجاج بنظائر قرآنية، منها قوله في " عسى ،واللام ، وإلا ، على، ولولا، ولام الابتداء ، ونون الوقاية ، ولام الأمر، ومن ،وإنّ ، وليس ، ولكنْ " :

1- "عسى" في قـــوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ ﴾ {سورة البقرة : 216} . استشكل بالخبر ، يقول المراديّ :" أن تكون ناقصة أبدًا، فإذا أُسندت إلى أن والفعل وُجِّهت بما وُجِّه به وقوع " حَسِبَ " عليهما ، في نحو: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ ﴾ {سورة العنكبوت : 2}. فكما لم تخرج " حَسِبَ " بهذا عن أصلها، لا تخرج " عسى " عن أصلها ، بمثل " وعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا ". بل يقال في الموضعين: سدّت " أن " والفعل مسدّ الجزءين[5] .

2–لام الأمر، فإنها كسرت حملًا على لام الجر ، فقال : لأن عملها نقيض عمل لام الجر ، ومن كلامهم حمل النقيض على النقيض ، كما يحمل النظير على النظير[6] .

3- قاس لام الابتداء التي لها صدر الكلام ، فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها. نظير ذلك الفاء الواقعة جواب " أمّا " وهذه اللام التي بعد " إنَّ" يتقدم معمول ما بعدها عليها ، كقوله تعالى:﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ﴾ {سورة الطارق : 8} ، إنّ هذه اللام لمّا تأخرت عن موضعها جاز تقديم المعمول عليها . نظير ذلك الفاء الواقعة جواب " أمّا "، فيجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها . وهذا متفق عليه في الجملة . واختلفوا في شرط ذلك . فذهب سيبويه ، والمازني ، والزجّاج ، وابن السراج ، إلى اعتبار ذلك بأن يقدّر حذفُ " أمّا " وحذف الفاء . فما جاز أن يعمل فيه ، بعد تقدير حذفهما ، جاز أن يعمل فيه مع وجودهما .وما لا فلا .فلذلك منعوا : أمّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ . وذهب المبرد ، إلى أن ما بعد " إنّ " يجوز أن يعمل فيما قبل الفاء . فأجازا : أمّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ . فيجوز ذلك في الظرف والمجرور ، نحو: أمّا اليومَ فإنِّي ذاهبٌ " وأمّا في الدار فإنّ زيدًا جالسٌ "[7] . وأجاز الفراء تقديم معمول ما بعد " إنّ " على الفاء ، وفاقًا للمبرد . وزاد أنه أجاز ذلك في " ليت " و " لعلّ " وكل ما يدخل على المبتدأ[8] .

4- نون الوقاية ، في الأمر ، إنها سميّت بذلك ، لأنها لحقت ، لتقي الفعل من الكسر . ثم حُمل على الفعل ما ذُكر . وقال : سميت بذلك لأنها تقي اللبّس في الأمر ، نحو : أكرمْني . فلولا النون لالتبس أمر المذكور بأمر المؤنث . ثم حُمل الماضي والمضارع على الأمر[9].

5– من ذلك استدلاله بقوله تعالى :﴿ وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ﴾ {سورة الحاقة : 44}، على أن " تتلوا " في قوله تعالى:﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ ﴾ { البقرة : 102}، مضمن معنى " تقول " وهو توجيه ثان لمعنى " على " في الآية الثانية ، إذ قيل أن على دالة على الظرفية والمعنى : واتبعوا ما تتلوا الشياطين في زمن ملك سليمان [10] وهذا ما يمنعه جمهور البصريين وأبو حيان ، إذ لا تكون " على " بمعنى "في" عندهم [11] .

6– كانت عناية المراديّ بالقرآن ، واعتداده ، بالقراءات منطلقًا للآراء التي صدرت عنه [12] ، من ذلك رأيه في جواز توسط " إلاّ "بين الفعل ومعموله محتجًا بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ * بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾ {سورة النحل : 43-44} ، فتوسطت بين الفعل "أرسل"[13] وما تعلق بها وهو قوله تعالى "بالبيّنات والزبر" ويؤيد صحة ما ذهب إليه الكسائي ورود نظيره في التنزيل العزيز بقوله تعالى: ﴿ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ ﴾ {سورة الحديد : 25}.

7- يجيز حذف اللام الجازمة وبقاء عملها في النثر بشرط تقدم " قل " في الكلام مستدلًا بقوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ {سورة ابراهيم : 31 } .

8- " لولا " في قوله تعالى :﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ {سورة سبأ : 31 }، وقوله تعالى :﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ {سورة النور : 21 }، استدل على أن خبر" لولا " ليس بواجب الحذف على الإطلاق أي غير مقيد يجوز حذفه وإثباته[14]، استدل بقول النبيّ عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها " لولا قومُكِ حَدِيثو عهدٍ بكفرٍ لَبنيتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيم "[15].

9- من احتجاجاته ، قوله أن لام الابتداء ، وهي اللام المفتوحة ، وفائدتها توكيد مضمون الجملة . وعلى رأي الزمخشري لا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع ، ، ومثل لذلك ، دخولها للابتداء ، في المبتدأ ، نحو ، قوله تعالى :﴿ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ ﴾ {سورة الحشر : 13}، ودخولها على الفعل المضارع ، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ {سورة النحل : 124}، وأضاف وقال وكذلك الفعل الماضي الذي لا يتصرف. واستشهد لذلك ، بقوله تعالى :﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ {سورة المائدة : 62 }، واحتج وقال: وإنما ذلك لمشابهة الاسم .والمضارع ففي الإبهام والتخصص ، والماضي المذكور فلعدم تصرفه ، كعدم تصرف الاسم[16]. ويمكن القول إن احتجاج المراديّ صحيح لوروده بالقرآن.

10- يجيز أن تكون " مِنْ " بمعنى " في " في قوله تعالى :﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ {سورة فاطر : 40}، أي : في الأرض . يقول : وكونها بمعنى " في " منقول عن الكوفيين ، وحجتهم قول الشاعر [17] :

عَسَى سائلٌ ، ذُو حاجةٍ ، إنّ مَنَعْتَهُ مِنَ اليَومِ ، سُؤلاً ، أنْ يُيَسَّرَ في غَدِ

والشاهد في البيت قوله " من اليوم " أي : في اليوم .

11- " إنّ " أن تكون مركبّة من " إن " و " أنا ، كقول العرب : إنّ قائمٌ . يريدون : إنْ أنا قائمٌ . فنقلوا حركة الهمزة إلى نون " إنْ " وحذفوا الهمزة . وأدغموا . ونظيره قوله تعالى :﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ {سورة الكهف : 38 } . وسُمع من بعضهم : إنّ قائمًا، بالنصب،على إعمال " إنْ " عمل " ما " الحجازية [18] .

12- يجيز أن تكون " ليس " مهملة ، لا عمل لها [19] ، نحو : ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ ، عند بني تميم . فإنّ " إلاّ " عندهم تُبطل عمل " ليس " كما تبطل عمل " ما " الحجازية . وتأوّل أبو علي الفارسي قولهم " ليس الطيب إلاّ المسكُ " ، أنه يحتمل وجوهًا ، أحدهما أن يكون في " ليس " ضمير الشأن ، و" الطيب " مبتدأ ، و " المسك " خبره . ورُدّ بأنه لو كان كذلك لدخلت إلا على الجملة . فكان يقال : ليس إلاّ الطيب المسكُ . كما قال الشاعر [20] :

ألا لَيـــــــسَ ما قَضَى اللهُ كائنٌ ولا يَستطيعُ المرءُ نَفْعًا ، ولا ضَرًّا

وقال عن هذا ، بأن " إلاّ " دخلت في غير موضعها، ونظير ذلك قوله تعالى:﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ {سورة الجاثية : 32 }.

والوجه الثاني أن يكون " الطيب " اســـم " ليس " ، والـــخبر مـــحذوف ، و " إلاّ المسكُ " بدل مـــنه . كأنه قيل : ليس الطيب في الوجود إلاّ المسك . والوجه الثالث أن يكون " الطيب " اسم " ليس " ، و " إلاّ المسك " نعت له ، والخبر محذوف . كأنه قال : ليس الطيب ، الذي هو غير المسك ، طيبًا في الوجود[21] .

13- يجيز المراديّ أن تكون " إلاّ " بمعنى " غير " ، فإن أصل " إلاّ " أن تكون استثناء ، وأصل " غير أن تكون صفة . وقد تحمل " إلاّ " على " غير " ، فيوصف بها ، كما حملت " غير " على " إلاّ " فاستثني بها . وللموصوف بـ " إلاّ " شرطان ، أحدهما أن يكون جمعًا أو شبهه ، والآخر أن يكون نكرة أو معرّفًا بـ " أل " الجنسية ، كقوله تعالى:﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ {سورة الأنبياء : 22 }، فكيف يوصف بـ " إلاّ " وهي حرف ؟ قال المرادي : والتحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها ، لا بها وحدها . ولذلك ظهر الإعراب في تاليها . ومن قال : إن " إلاّ " يوصف بها ، فقد تجوَّز في العبارة. إنما صح أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف ، وهو المغايرةُ . وأن " إلاّ " تختلف عن (غير) من وجهين ، أحدهما أن موصوفها لا يُحذف وتُقام هي مقامه ؛ فلا يقال: جاءني إلاّ زيدٌ ، بخلاف " غير " . والآخر أنها لا يوصف بها إلاّ حيث يصح الاستثناء ؛ فلا يجوز: عندي درهم إلاّ جيدٌ ، بخلاف " غير "[22] .

14- أجاز المراديّ ما قرره ابن يعيش [23] في " لكنْ " إلى أنها إذا خففت لا يبطل عملها ، ولا تكون حرف عطف ، بل تكون عنده مثل " إنْ " و " أنْ "، فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجا عما كانا عليه ، قبل التخفيف، فكذلك " لكنْ " ، فإذا قلت : ما جاءني زيد لكنْ عمرو، فـ" عمرو " مرتفع بـ " لكنْ " والاسم مضمر محذوف ، كما قي قول الشاعر[24] :

ولكنَّ زَنجِيٌّ ، عَظِيمُ المَشافِرِ

وإذا قلت : ما ضربتُ زيدًا لكن عمرًا ، ففيها ضمير القصة ، و" عمرًا " منصوب بفعل مضمر. وإذا قال : مررتُ بزيدٍ لكن عمرٍو ، فـ " عمرو " مخفوض بباء محذوفة ، وفي " لكنْ " ضمير القصة ، أيضًا ، والجار والمجرور يتعلق بفعل محذوف ، دلّ عليه الظاهر ، كأنه قال : لكنَّهُ مررتُ بعمرٍو .

استنادًا إلى ما ورد من آراء يمكن القول إن المراديّ ناقش معظم آراء النحاة الذين سبقوه ، فكانت النتائج التي توصّل إليها توظيفه لشواهده في الاحتجاج بالنظائر القرآنية في مجال الاستدلال بالحجة. والجدول رقم (1) يوضح احتجاجه بالنظائر القرآنية .

جدول رقم (1) النظائر

القضية	النظائر
كسر لام الأمر	نظيرها لام الجر
نون الوقاية لحقت بالأمر حتى لايلتبس أمر المذكر بأمر المؤنث	حُمل الماضي والمضارع على الأمر
ليس مهملة لا عمل لها عند بني تميم ، ودخول إلا في غير موضعها " ليس الطيب إلا المسك "	نظيرها قوله تعالى " إنْ تظن إلا ظنًا "
"تتلو"بالآية القرآنية "ما تتلو الشياطين على مُلك سليمان بمعنى " تقول "	نظيرها الآية " ولو تقول علينا بعض الاقاويل
قاس "عسى" في قوله" عسى أن تكرهوا"	نظيرها حسب في قوله"أحسب الناس ان يتركوا"
توسط "إلا" بين الفعل "أرسل" ومعموله في قوله"ومأأرسلنا من قبلك إلا رجالًا نوحي إليهم فأرسلوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر"	نظيرها من القرآن ، قوله "لقد أرسلنا بالبينات "
"إلا" بمعنى " غير" ، "إلا" استثناء و"غير" صفة	تُحمل " إلا" على "غير" فيوصف بها ، كما حُملت "غير" على "إلا" فاستثني بها
لام الابتداء فائدتها توكيد مضمون الجملة ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع	نظيرها دخولها على الفعل الماضي في قوله" لبئس ماكانوا يعملون"وذلك لمشابهة الماضي فلعدم تصرفه، كعدم تصرف الاسم
لام الابتداء لها صدر الكلام ، ولايتقدم معمول ما بعدها عليها إلا بعد "إن" يتقدم معمول ما بعدها عليها	نظيرها " الفاء " الواقعة جواب "أما" يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها
الخبر المحذوف بعد "لولا" ليس بواجب الحذف في قوله "لولا أنتم لكنّا مؤمنين "	نظيره قول الرسول الكريم"لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم
" لكنْ " إذا خففت لا يبطل عملها	نظير "إنْ " و" أنْ" فأنهما لم يخرجا عما كانل عليه قبل التخفيف
أنّ مركبة من إن+ أنا	نظيرها في القرآن "لكنّا هو الله ربي"

المبحث الثاني : الرد على رأي أو نقضه

إن دور ثقافة المراديّ النحويّة والفقهيّة في بناء أسلوبه الخاص ومنهجه الرصين في إجراء المحاججات النحويّة لتمثله علوم سابقيه من نحويّين وبيانيين وفقهاء ، ومثلما يوظف المراديّ الشواهد القرآنية في عرض الآراء النحويّة فأنه يوظفها في الرد عليها ومخالفتها ، مستعينًا بمعرفته مواطن الخلاف والاتفاق وتمكنه من أدوات الصناعة النحوية ، ولقد أورد أمثلة في رده ، واحتجاجاته ، ونقضه ، ومنها قوله في " رُبّ ،وإذ ، وأم ، ولو ، والفاء ، وإنْ ، وثم ، والكاف ، وأنْ ، وآ ، وإنّ ، وآ ، وأيْ ، وبل ، وإذا ، وأما ، والباء ، واللام ، وإذما ولن ، وإلاّ ، وايُمن ، وكأن ، وعلى ، ولام الابتداء ، وليس " فقال فيها :

1- يرد المراديّ رأي ابن مالك في أن " ربّ " للتكثير والتقليل بها نادر ولا يقاس عليها ويرجح قول الجمهور بأن " ربّ " حرف تقليل والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع ، لا تحتمل إلاّ التقليل ، وفي مواضع ظاهرها التكثير ، وهي محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل . فتعيّن أن تكون حرف تقليل ، لأن ذلك هو المطّرد فيها . فما جاءت فيه للتقليل قولُ الشاعر[25] :

ألا ، رُبَّ مـــوَلُودٍ ولَـيسَ لـــــــهُ أَبٌ وذِي وَلـــــدٍ لَـــم يَلْدَهُ أبـــــوانِ

وذِي شامةٍ سَوداءَ ، فـــــي حُـــرِّ وجهِهِ مُجلَّلةٍ ، لا تَـــــنقضِي لِزَمـــــــانِ

وَيكمُلُ فـــــــي تِسعٍ ، وخَمسٍ ، شَبابُهُ ويَهرَمُ فـــــــي سَبعٍ ، معًا ، وثَماني

يعني بالمولود الذي ليس له أب : عيسى بن مريم عليه السلام ؛ وبذي ولد لم يلده أبوان : آدم عليه السلام ،وبذي الشامة : القمر . وهذه الثلاثة ليس لها نظير وقول زهير[26] :

وأبيضَ ، فيّاضٍ ، يَـــــــداهُ غَمامةٌ علـــــى مُعْتفِيهِ ، مـــا تُغِبُّ فَواضِلُهْ

وهذا خُصوص ، لا وجه فيه للتكثير ، لأنّه إنما أراد بالأبيض : حصن ابن حذيفة بن بدر الفزاري . ولم يُرد جماعة كثيرة ، هذه صفتهم؛ ألا تراه يقول بعده[27] :

حُذَيفةُ يُنْميهِ ، وبَدْرٌ ، كِلاهمـــــــــا إلـــــى باذِخٍ ، يَعلُو على مَـن يُطاوِلُهُ

وقول الشاعر[28] ، يصف وقعة كانت بينهم وبين مذحج ، في موضع يعرف بالبلقاء :

ويَومٍ علـــى البَلقاءِ ، لَـــــم يكُ مِثلَهُ علـــى الأرض يَومٌ ، فـــي بَعيدٍ ولا داني

ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرّين كثير . وليس نادر ، كما زعم ابن مالك . تأتي " رُبّ " فيه للتقليل ؛ إتيانًا مطّردًا ، الأشعار التي في الألغاز ، والأشعار التي يصف بها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها ، فإنهم كثيرًا ما يستعملون في أوائلها " ربّ " مصرّحًا بها ، والواو التي تنوب مناب " ربّ " .

ومما جاءت فيه للتقليل قولهم : رُبَّهُ رجلاً ، إذا مدحوه . وهذا تقليل محض ، لا يُتوهّم فيه ، لأن الرجل لا يُمدح بكثرة النظير ، وإنما يمدح بقلّة النظير ، أو عدمه بالجملة . وإنما يريدون بقولهم : رُبّهُ رجلاً ، أنه قليل غريب في الرجال . كأنهم قالوا : ما أقلّهُ في الرجال ، أي : ما أقلّ نظيره !

وأما ما جاءت فيه " ربّ " ، وظاهره التكثير ، فهو كثير جدًا ، وغالبه في مواضع المباهاة والافتخار . كقول الشاعر[29] :

ألا، رُبَّ يَومٍ ، لَـــكَ مِنهُنّ صالحٍ ولا سِيَّمـــا يَومًـــــا ، بدارةِ جُلْجُلِ

إن القائلين بأن " ربّ " للتقليل قد وقعوا على هذه المواضع ، التي فيها التكثير ظاهر ، لأنها كثيرة جدًا . وقد ذكروا لذلك ثلاثة أوجه ، الوجه الأول أن " ربّ " في ذلك لتقليل النظير ، فالمفتخر يزعم أن الشيء الذي يكثر وجوده منه يقلّ من غيره . وذلك أبلغ في الافتخار. والوجه الثاني أن القائل قد يقول : رُبَّ عالمٍ لقيتُ ، وهو قد لقي كثيرًا من العلماء ، ولكنه يقلّل مَن لَقيهُ تواضعًا.والوجه الثالث أن الرجل يقول لصاحبه : لا تُعادِي فربَّما نَدمتَ . وهذا موضع ينبغي أن تكثر فيه الندامة ، ولكن المراد أنّ الندامة لو كانت قليلة لوجبت أن يُجنّب ما يؤدّي إليها ، فكيف وهي كثيرة ؟ فصار لفظ التقليل هنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير[30] . وعلى هذا تأوّل النحويون قوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ {سورة الحجر : 2 }. وعليه تأول قول امرئ القيس :

ألا ، رُبَّ يَومٍ ، لَكَ ، مِنهُنَّ ، صالحٍ

قال بعضهم : " ربّ " حرف يكون لتقليل الشيء ، في نفسه ، ويكون لتقليل النظير . فالتي لتقليل الشيء ، في نفسه ، كقول امرئ القيس في البيت السابق :

ألا رُبَّ مـــــــَولودٍ ولـــــــــــــيسَ لَـــــــــهُ أبٌ

والتي لتقليل النظير ، وهي كثيرة الاستعمال ، كقول الشاعر[31]:

فإنْ أُمــسِ مَكرُوبًا فـــــيارُبَّ قَينةٍ مُنَعـــــــَّمةٍ ، أُعـــــــمَلْتُها ، بـــــكِرانِ

والمعنى أن كثيرًا ، من هذه القينات ، كان لي ، وقلّ مثلها لغيري . فإطلاق النحويين على " ربَّ " أنها تقليل يعنون النظير ، الذي هو الغالب فيها .

2- أصل وضع " إذ " أن تكون ظرفًا للزمن الماضي ، وقال الجمهور لا تقع للاستقبال وقال جماعة منهم ابن مالك: تقع له مستدلين بقوله تعالى :﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾{ سورة الزلزلة : 4 } في حين جعل الجمهور الآية ونحوها في باب تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع نحو قوله تعالى :﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾ {سورة الكهف : 99 } ، في حين يحتج المراديّ لوقوع" إذ " الاستقبال بقوله تعالى:﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾ {سورة غافر : 70-71 } فإن " يعلمون " مستقبل لفظ ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد أعمل في " إذ " فيلزم أن يكون بمنزلة " إذا " [32] . ويمكن القول أن رأي المراديّ واحتجاجه صحيح لوروده في القرآن الكريم .

3- نقل ابن الشجريّ عن البصريين أن " أم " المنقطعة بمعنى " بل " والهمزة جميعًا ويخالفهم المراديّ محتجًا للرد عليهم بالشواهد ، قال :" الذي يظهر لي قول الكوفيين إذ المعنى في نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ {سورة الرعد : 16 } ليس للاستفهام ، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو قوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ ﴾ {سورة الرعد : 16 }، وهو فصيح كثير .

4- يرد المراديّ الرأي الذي نصّ عليه جماعة من النحويّين أن " لو " حرف إمتناع الشرط وإمتناع الجواب معًا[33] ، ويرده المراديّ بقوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ { سورة لقمان : 27 }[34] وقول عمر في صهيب رضي الله عنهما " لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعصِهِ "[35]، فيقول لو حرف امتناع لامتناع . أي : يبيّن خطأ رأي المعربين إذ إن كل شيء امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع " ما قام " ثبت " قام " وبالعكس فيلزم على هذا القول في الآية الأول ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شيء عليهم ، فعدم النَّفاد ثابت ، على تقدير كون ما في الأرض من الشجر أقلامًا مدادُها البحرُ، وسبعةُ أمثاله ، فثبوت عدم النّفاد على تقدير عدم ذلك ، أولى[36]. فهذه الأمثلة ، ونحوها ، تدل على فساد قولهم " لو " حرف امتناع لامتناع . والتحقيق في ذلك ، أن " لو" حرف يدل على تعليق فعل بفعل ، فيما مضى . فيلزم من تقدير حصول شرطها محكومًا بامتناعه . إذ لو قدّر حصوله لكان الجواب كذلك ، فتصير حرف وجوب لوجوب ، وتخرج عن كونها للتعليق في الماضي . وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعًا ، على كل تقدير ، لأنه قد يكون ثابتًا مع امتناع الشرط ، ولكن الأكثر يكون ممتنعًا .

5- يجيز الأخفش حذف الفاء الرابطة للجواب في غير ضرورة في الاختيار ، فالمراديّ يرده بعدم جواز حذف الفاء إلاّ في ضرورة أو ندور[37] وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : لأُبيّ بن كعب ، رضي الله عنه " فإن جاءَ صاحبُها وإلاّ استمتِعْ بها[38].

6- ردّ رأي الكسائي إنّ معنى " إنْ " بمعنى قد في قوله تعالى :﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ {سورة الأعلى : 9 }، أنه جعل " إن" بمعنى " قد "، أي : قد نفعت الذكرى . قال بعضهم ، في قوله تعالى:﴿ إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً ﴾ {سورة الإسراء : 108 }:

إنها بمعنى " قد " . فقال المرادي : وليس بصحيح . و " إنْ " في الآية الأولى شرطية ، وفي الثانية مخففة من الثقيلة[39] .

7- " ثم " تكون حرف ابتداء على رأي صاحب رصف المباني[40] . قوله : إن في الآيات الكريمة . قال تعالى :﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾{ سورة المؤمنون : 14 }، ثم قال بعد ذلك :﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ {سورة المؤمنون : 15-16 }، رادّاً قول المالقيّ عن كونها هنا في هذه الآيات حرف ابتداء . وإنما هي حرف عطف ، تعطف جملة على جملة ، كما تعطف مفرد على مفرد[41] .

8- يرد المراديّ رأيَ الفارسي وابنَ عصفور والأخفش إلى أن " الكاف " لا تتعلق بشيء ، فقال: هو ضعيف ، لأن كاف الجر غير الزائد كسائر حروف الجر ، في تعلقها بالفعل أو ما في معناه ، لأن جميع حروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به ، إلاّ الزوائد و"لولا" ، و " لعل " في لغة من جرّ بها[42] .

9- يرد رأي الهروي وابن مالك ، في قوله تعالى :﴿ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ ﴾ {سورة آل عمران : 73 }، أنّ " أنْ " نافية بمعنى " لا " ، أي : لا يؤتى أحد . فقال : والصحيح أنها لا تفيد النفي و " أنْ " في الآية الكريمة مصدرية[43].

10- يرد قول بعض النحاة "أنْ" تكون بمعنى "إذْ" مع الماضي، في قوله تعالى:﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ ﴾ {سورة ق: 2} ، ومع المضارع في قوله تعالى :﴿ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ {سورة الممتحنة : 1 }، أي : إذ آمنتم . فقال : والصحيح أنّ " أنْ " في الآيتين الكريمتين مصدرية [44].

11- يرد المراديّ رأي الأخفش ، بأن حرف النداء " آ " للقريب ويرجح أنه للبعيد لأن سيبويه ذكر رواية ، عن العرب ، أن الهمزة للقريب ، وما سواها للبعيد[45] .

12- يرد قول الكوفيين وأهل المغرب ، أن " أيْ " تكون حرف عطف وذلك إذا وقع بين مشترِكين في الإعراب نحو : هذا الغضَنفرُ ، أيْ الأسدُ . يقول : والصحيح أنها التفسيرية ، وما بعدها عطف بيان[46] .

13- يرد المراديّ قول بعض النحاة في أن " بل " أن تكون حرف جر خافضٍ للنكرة ، بمنزلة " رُبّ " كقول الراجز [47] :

بلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجلجِ قَتَمُهْ

قال المرادي :" وذلك غير صحيح ، وإنما الجار في البيت ، " رُبّ " المحذوفة ، و" بل" هنا حرف ابتداء"[48].

14- ردّ رأي ابن مالك ، إنّ " معًا " إذا أُفردت تساوى " جميعًا " معنى . ورُدّ عليه بأن بينهما فرقًا ، فقال : إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعًا ، احتمل أن يكون القيام في وقتين . وأن يكون في وقت واحد . وإذا قلت : قام زيد وعمرو معًا ، فلا يكون إلاّ في وقت واحد [49].

15- يرد مذهب الجمهور في " إذا " وهو أن " إذا " مضافة للجملة التي بعدها، والعامل فيها الجواب، فقال : ومذهب الجمهور فاسد ، من وجوه ، الوجه الأول أن " إذا " الفجائية قد تقع جوابًا لـ " إذا " الشرطية ، وما بعد " إذا " لا يعمل فيما قبلها .والوجه الثاني إقتران جوابها بالفاء ، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها. والوجه الثالث أن جوابها جاء منفيًّا بـ " ما " ، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ {سورة الجاثية : 25 }، وما بعد " ما " النافية لا يعمل فيما قبلها . والوجه الرابع اختلاف وقتي الشرط والجواب ، في بعض المواضع ، نحو : إذا جئتَني غدًا أجيئك بعد غدٍ . فقال : والصحيح أن العامل فيها جوابها ، إذا كان صالحًا للعمل. فإن مَنع من عمله فيها مانعٌ كـ " إذا " الفجائية ، و " إنّ " ، ونحوهما ، فالعامل مقدّر، يدل عليه الجواب [50]. هذا حاصل كلامهم. وصرّح أبو البقاء في " إعرابه " : " بأن الفاء الداخلة في جواب " إذا " لا تمنع من عمل ما بعدها في " إذا "[51] .

16– يرد رأي الزمخشري [52] أن التحقيق في " إذا " الفجائية أنها بمعنى الوقت ، وأنها طالبة ناصبًا لها ، وجملةً تُضاف إليها ، خُصَّت في بعض المواضع بأن يكون ناصُبها فعلاً مخصوصًا ، وهو فعل المفاجأة ، والجملة ابتدائية لا غير . وذكر أن التقدير في قوله تعالى: ﴿ فَإِذا حِبالُهُمْ وعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلِيهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّها تَسْعَى ﴾ {سورة طه : 66 } : ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيّهم . وهذا تمثيل ، والمعنى : على مفاجأته حبالهم وعصيّهم مخيِّلةً إليه السَّعي . وقال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾ {سورة الروم : 20 }: ثم فاجأتم وقتَ كونكم بشرًا منتشرين. وقال في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنا إِذا هُمْ مِنها يَضْحَكُونَ ﴾ {سورة الزخرف : 47}: فإن قلتَ : كيف جاز أن تجاب " لمّا " بـ " إذا " المفاجأة ؟ قلتُ : لأن فعل المفاجأة معها مقدّر ، وهو عامل النصب في محلها . كأنه قيل : فلمّا جاءهم بآياتنا فاجؤُوا وقتَ ضحكهم . فقال المرادي[53] : ولا نعلم نحويًا ، ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل ، من أن " إذا " الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدّر ، تقديره : فاجأ . بل هي منصوبة بالخبر أو خبرٌ على ما تقدّم تقديره ، وليست مضافة إلى الجملة ، كما سبق . ثم إنّ المفاجأة التي ادّعاها لا يدلّ المعنى على أنها تكون من الكلام ، السابق . بل المعنى يدلّ على أن المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه " إذا " . تقول : خرجت فإذا الأسد . فالمعنى : ففاجأني الأسد . وليس المعنى : ففاجأتُ الأسد . قال المرادي : وقد قدر أبو البقاء[54] العامل في " إذا " الفجائية فعلاً، في مواضع . منها قوله تعالى: { فإذا حِبالُهُمْ} .قال : التقدير : فألقَوا فإذا ، و " إذا " في هذا ظرف مكان ، والعامل فيه ألقَوا . ورُدَّ بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها [55] .

17- يرد رأي المالقي أن " أما " تكون للعرض ، ومثّله بقوله : أما تَقومُ ، وأما تقعدُ . والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود ، لترى هل يفعلهما ، أو لا . قال المالقي[56]: فلا يكون بعدها إلاّ الفعل ، كـ " ألا " المذكورة ، فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل . فتقول : أما زيدًا ، أما عمرًا ، والمعنى : أما تُبصِرُ زيدًا. أو نحو ذلك ، من تقدير الفعل الذي تدلّ عليه قرينة الكلام . ونصّ على أن " أما " التي للعرض بسيطة ، كـ " أما " التي للاستفتاح . فقال المرادي : وكون " أما " حرف عرض لم أره في كلام غيره . والظاهر أن " أما" في هذه المُثُل التي مَثّل بها ، مركَّبة من الهمزة و " ما " النافية . فهي كلمتان . وقد ذكر هو وغيره أنّ " أما " قد تكون همزة استفهام ، داخلةً على حرف النفي . فيكون المعنى ، على التقدير ، كما في نحو " ألم [57] .

18- ردّ رأي كثير، من النحويين ، سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق ، وجعلوه معنى لا يفارقها ، وقد ينجر معه معانٍ أُخر . ردَّ المراديّ ذلك ، وقال[58]: الصحيح التنويع ، وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جارٍ على مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم ، في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض . ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضعه الأول ، إمّا بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر ، يتعدى بذلك الحرف . وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ .

19- يرد رأي الفارسي في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله ، في الأمر والنهي ، نحو : زيدًا فاضرب ، وعمرًا فلا تُهِنْ ، إلى أنها زائدة . وقال : أنها عاطفة ، والأصل في نحو" زيدًا فاضرب ": تنبه فاضرب زيدًا . فالفاء عاطفة على " تنبه " ثم حذف الفعل المعطوف عليه ، فلزم تأخير الفاء ، لئلاّ تقع صدرًا فلذلك قدم المعمول عليها [59].

20- يرد رأي من قال أن اللام بمعنى الفاء في قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ {سورة القصص : 8 } ، وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ {سورة يونس : 88 } أي : فكان لهم ، وفَضَلُّوا . فقال المراديّ : لا حجة لهم في شيء من ذلك ، لأن اللام في الآيتين لام الصيرورة[60].

21- يرد رأي بعضهم الذي خصّ الجزم بـ " إنما". بالشعر وجعلها كـ " إذا " ، فقال المراديّ[61] : والصحيح أن الجزم بها جائز في الاختيار.

22- يرد المراديّ رأي المغاربة في " أم " المنقطعة ، بقولهم : أنها ليست عاطفة لا في مفرد ، ولا في جملة . وكان رأيه أنها قد تعطف المفرد ، فقال[62] : كقول العرب : إنها لإبلٌ أم شاءٌ . فـ " أم " هنا للإضراب ، عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون بعد " بل " ، فإنها بمعناها . ومذهب الفارسي ، وابن جني ، وابن مالك في ذلك أنها بمنزلة " بل " والهمزة ، وأن التقدير : بل أهي شاءٌ .

23- يرد رأي الخليل والكسائي في أنّ " لن " مركبة ، وأصلها " لا أنْ " حذفت همزته تحفيفًا ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . ورُد القول بالتركيب ، بأوجه ، الوجه الأول أن البساطة أصل ، والتركيب فرع ، فلا يُدَّعى إلاّ بدليل قاطع . والوجه الثاني أنها لو كان أصلها " لا أنْ " لم يجز تقديم معمول معمولها عليها . وهو جائز في نحو : زيدًا لن أضربَ . بهذا رد سيبويه[63]ا

على الخليل . وأجيب عنه بأن الشيء قد يحدث له ، مع التركيب ، حكم لم يكن قبل ذلك . والوجه لثالث أنه يلزم أن تكون " أن " وما بعدها في تقدير مفرد . فلا يكون قولك : لن يقوم زيد ، كلامًا. فإن قيل : يكون في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لازم الحذف . وذهب الفراء إلى أن " لن " هي " لا " ، أبدلت ألفها نونًا . وهو ضعيف ، لأنه دعوى ، لا دليل عليها . ولأن " لا " لم توجد ناصبة في موضع [64] .

24- يشترط ابن مالك لأمن اللبس في حذف حرف الجر قياسًا مع "أنّ وأنْ" ويمنع الحذف في نحو، " رغبت في أن أفعل " ، أو " عن أن تفعل " [65] ، فالمراديّ[66] يرده بما يشكل عليه نحو قولــه تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ ﴾ {سورة النساء : 127 }، فحذف الحرف ، مع أن المفسرين اختلفوا في المراد فيحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن [67] .

25- ردّ المراديّ قول الكوفيين بأن " إلاّ " تكون عاطفة لا بمعنى الواو، بل تشرك في الإعراب لا في الحكم، نحو : ما قام أحد إلاّ زيد، ممّا وقع بعد النفي وشبهه . والبصريون يعربون ذلك بدلاً ، وردّ قول البصريين ، بأن الأول منفيّ عن القيام ، والثاني مثبت له، والبدل يكون على وقف المبدل منه، في المعنى .ورُدّ مذهب الكوفيين بأن " إلاّ " لو كانت عاطفة لم تباشر العامل ، في نحو : ما قام إلاّ زيدٌ . وقال بأن هذا من بدل البعض ، وبدلُ البعض الثاني فيه مخالف للأول ، في المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : رأيتُ القومَ بعضَهم، كان قولك أوّلاً " رأيت القوم " مجازًا، ثم بَيَّنتَ مَن رأيته منهم [68].

26– يرد قول الكوفيين في " ايُمن " المستعمل في القسم[69] ، قولهم: هو جمع " يمين ". واعتذروا عن وصل همزته ، بكثرة الاستعمال . وقال المراديّ ، وقولهم في ذلك ضعيف ، لثلاثة أوجه :

الوجه الأول أن هذا همزته همزة وصل و " أيمن " الذي جمع " يمين " همزته همزة قطع ، كقول الشاعر[70] :

فتُجمَعُ أيمُنٌ ، مـــــــنَّا ، ومِنْكُم بِمُقسَمةٍ ، تَمُـــورُ بِـــــــها الدِّماءُ

والظاهر أنه غيره ، ولا عدول عن الظاهر بلا دليل . والوجه الثاني أن من العرب من يكسر همزته، في الابتداء . وهمزة الجمع لا تُكسر. والوجه الثالث أن من العرب من يفتح ميمه ، فيكون على وزن " افعَل " . ولا يوجد ذلك في الجموع . وذكر بعضهم وجهًا رابعًا. وهو أنه لو كان جمع " يمين " لجاز فيه من الإعراب ما جاز في مفرده ، من النصب ، والرفع . واعترض بأنهم قد يخصّون بعض الألفاظ بأحكام . واحتج الكوفيون بأن همزته مفتوحة ، وهمزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة . وبأن " أفعُل " بناءُ جمع ، ولا يوجد في الآحاد[71] .

27- يرد قول الفرّاء " حاشى " فعل ، ولا فاعل له . فإذا قلت : حاشَ لله ، فاللام موصولة بمعنى الفعل ، والخفض بها . وإذا قلت : حاشَى اللهِ ، بحذف اللام ، فاللام مرادة ، والخفض بها . وقال المراديّ[72] : هذا قول ضعيف ، والصحيح أنها تكون حرفًا ، فتجرّ ، على مذهب سيبويه .وتكون فعلاً فتنصب بمنزلة " خلا " و " عدا " وهو مذهب المازني والمبرّد والزجّاج . وهو الصحيح لأنه قد ثبت عن العرب الوجهات . وممن حكى النصب بها ، عن العرب، الفرّاء والأخفش " اللهمّ اغفِرْ لي ، ولمن سَمِعَ حاشى الشيطانَ وأبا الإصبع" بالنصب ويروى" وابنَ الأصبغ "، وهو بالصاد المهملة والغين المعجمة .

28- يرد رأي أبي الفتح [73] ، الذي قال : الكاف في " كأنّ " لا تتعلق بشيءٍ ، وليست بزائدة ، لأن معنى التشبيه فيها موجود . وقد بقي النظر في " أنّ " التي دخلت عليها ؛ هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة ؟ فأقوى الأمرين عندي أن تكون مجرورة بالكاف . وقال المرادي [74] : والصحيح أن الكاف لا تتعلق بشيْ ، وأن ما بعدها ليس في موضع جرّ بها ، لأن التركيب صيّر " أنّ " والكاف حرفًا واحدًا . وذهب بعضهم إلى أن" كأنّ " بسيطة غير مركبة. واختاره المالقي [75] ، ونسبه إلى أكثرهم ، واستدل له بأوجه : منها أن الأصل البساطة ، والتركيب طارئ . ومنها أنه لو كان مركبًا لكانت الكاف حرف جرّ ، فيلزمها ما تتعلق به ، إذ ليست بزائدة . ومنها أن الكاف إذا كانت داخلة على " أنّ " لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر ، مخفوض بالكاف ، فترجع الجملة التامّة جزءَ جملة ، فيكون التقدير في " كأنّ زيدًا قائم " : كقيام زيد . فيحتاج إلى ما يُتمّ الجملة ، و " كأنّ زيداً قائم " كلامٌ قائم بنفسه ، لا محاله . ومنها أنّه لا يتقدر بالتقديم والتأخير ، في بعض المواضع . فتقول : كأنّ زيدًا في الدار ، وكأنّ زيدًا عندك ، وكأنّ زيدًا أبوه قائم [76].

لم يكن المراديّ مقتصرًا في توظيف شواهده على استنباط قاعدة أو تقريرها أو الاستدلال عليها بالنظائر القرآنية أورد إعراب أو إبطال رأي بل سعى إلى نقض ما لا يرتئي من قواعد وأحكام نحويّة ، ولقد أورد أمثلة على النقض ، منها:

1- ينقض القاعدة التي ذكرها الأخفش في اسمية " على " وهي أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى :﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ {سورة الأحزاب : 37 } غير أن المراديّ يرد هذه القاعدة مستدلًا لنقضه بثلاثة شواهد قرآنية، يقول[77]:" وفيه نظر ، لأنها لو كانت اسمًا في هذه المواضع لصح حلول " فوق " محلها ولأنها لو لزمت إسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية " إلى " في نحو قوله تعالى:﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ {سورة البقرة : 260 }، وقوله تعالى :﴿ اضْمُمْ إِلَيْكَ ﴾

{سورة القصص : 32}، وقوله تعالى :﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ ﴾ { سورة مريم : 25 }، فيخرج هذا كله أما على التعلق بمحذوف وأما على حذف مضاف أي : واضمم إلى نفسك .

2- ينقض رأي من قال أن لام الابتداء لا تدخل على الفعل المضارع، إذا لم يكن بعد "إنَّ" ومثل لذلك بقوله :ليُحبُّ اللهُ المحسنين[78]. مستندًا على رأي المالقي في ذلك ، فقال[79] : هذه اللام تدخل للابتداء في المبتدأ ، وما حلّ محله ، وهو المضارع ، نحو : ليقومُ زيدٌ .

3- يبطل رأي من قال : أن تكون " ليس " من أدوات الاستثناء . ويجب نصب المستثنى بها ، نحو : قام القوم ليس زيدًا . وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم الناصبة للخبر . ولذلك وجب نصب المستثنى بها ، لأنه خبرها . واسمها ضمير ، عائد على البعض ، المفهوم من الكلام السابق ، عند البصريين . وقال الكوفيون : اسمها عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق . والتقدير : ليس هو ، أي : ليس فعلُهم فعلَ زيد . فحذف المضاف ، قال المراديّ[80] : رُدّ بوجهين : أحدهما أن فيه دعوى حذف مضاف ، لم يلفظ به قط . والآخر أنه لا يصح تقديره في كل موضع ، نحو : القوم أخوتك ليس زيدًا .

4- ينقض ويبطل رأي من خصّ إعمال " إن " النافية بالضرورة ، فأجاز الكسائي وأكثر النحويين إعمالها ، وأجاز المبرد[81] من البصريين فقال : " يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ " ليس " ، كما فعل في " ما " ، وهذا هو القول، لأنه لا فصل بينهما وبين " ما " في المعنى " المراديّ يقول :الصحيح إعمالها ،نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ {سورة الأعراف : 194}، ومن النظم قول الشاعر [82] :

إنْ هُوَ مُستوليًا علـــــــى أحَــدٍ إلاّ علـــــــى أضعَفِ المَـجانِينِ

الشاهد فيه " إن هو مستوليًا " حيث أعملت " إن "عمل" ليس" في رفع الاسم ونصب الخبر. وقول الآخر[83]:

إنِ المرءُ مَيْتاً بانقضاءِ حَياتِـــــهِ ولكَنْ بأن يُبـْغَـــــى عَلَيهِ فيُخْذَلا

الشاهد في البيت " إن المرءُ ميتًا " حيث أعملت " إن " عمل " ليس " فـــــي رفع الاسم ونصب الخبر ، تبين بهذا، بطلان قول من خص ذلك بالضرورة . ويمكن القول جواز إعمالها عمل " ليس " في رفع الاسم ونصب الخبر ، لثبوته نثرًا ونظمًا .

5- ينقض ويبطل رأي الكوفيين في " إن " الزائدة الكافة بعد " ما " الحجازية ، نحو : ما إنْ زيدٌ قائمٌ. فـ " إن " في ذلك زائدة كافة لـ " ما " عن العمل . ومذهب الكوفيون إلى أنها نافية . فقال : هو رأي فاسد[84].

6- يضعف من رأي العلماء وسيبويه في " أن " المصدرية يجب وصلها بالأمر ، فهي توصل بالفعل المتصرف ، ماضيًا ، ومضارعًا، وأمرًا . نحو :أعجبني أن فَعلتَ ويعجبني أنْ تفعلَ ، وأمرتُه بأنِ افعلْ. ونصّ سيبويه[85] ، وغيره ، على وصلها بالأمر . واستدلوا، على أنها مع الأمر مصدرية ، بدخول حرف الجر عليها . ويضعف المرادي وصلها بالأمر لوجهين ، أحدهما ، أنها إذا قُدّرت مع الفعل بالمصدر فات معنى الأمر .والوجه الثاني ، أنه لا يوجد في كلامهم " يعجبني أنْ قمْ " ولا " أحببتُ أنْ قمْ " . ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك ، كما جاز في الماضي والمضارع . وجميع ما استدلوا به على أنها توصل بالأمر يَحتمل أن تكون التفسيرية[86].

7- ينقض رأي ابن جني في " إذا " فذهب ابن جني إلى أن " إذا " قد تخرج عن الظرفية ، وتكون مبتدأة ، كقوله تعالى :﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ {سورة الواقعة : 1 } . فـ " إذا " مبتدأ ، و﴿ وَإِذَا رُجَّتِ ﴾ {سورة الواقعة : 4 } خبره ، في قراءة من نَصب : ﴿ خَافِضَةً رَافِعَةً ﴾ {سورة الواقعة : 3 }. فقال : وهو صحيح .وزاد أنها تكون مفعولاً به ، كقوله عليه السلام ، لعائشة "رضي الله عنها " إنِّي لأَعلم إذا كنتِ عنِّي راضيةً ، وإذا كنتِ عليَّ غَضْبَى"[7] والظاهر أنها لا تكون مبتدأة ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، وما استُدلَّ به محتمِل للتأويل .

استنادًا إلى ما ورد من آراء يمكن القول إن المراديّ ناقش معظم آراء النحاة الذين سبقوه ، فكانت النتائج التي توصّل إليها يؤيد أو يرد رأي أو ينقض رأي أو قاعدة . والجدول رقم (2) يظهر موقفه من الأحكام ردًا أو نقضًا .

جدول رقم (2) رد ونقض الأحكام

القضية	الرد والنقض
الجمهور، أن " أم " المنقطعة تقدر بمعنى " بل " والاستفهام	ردّه ليس المعنى استفهام في قوله تعالى "أم هل تستوي الظلمات " أم ماذا كنتم تعملون " " أم جعلوا لله شركاء "
" لو " حرف امتناع الشرط وامتناع الجواب	ردّه كل شيء امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع " ما قام : ثبت " قام "وبالعكس ، " لو " حرف يدل على تعليق فعل يفعل فيما مضى . فيلزم من تقديرحصول شرطها محكومًا بامتناعه لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك،فتصير حرف وجود لوجود
جواز حذف الفاء الرابطة للجواب في غير ضرورة ، في الاختيار	ردّه بعدم جوازه إلاّ في ضرورة أو ندور
الكسائي ، أن " إنْ " بمعنى قد	ردّه هي " إنْ " شرطية
ثمّ حرف ابتداء	ردّه بأنها حرف عطف عطفت جملة على جملة
مذهب الفارسي وابن عصفور والأخفش الكاف لا تتعلق بشيء	ردّه بأنها تتعلق كسائر حروف الجر تتعلق بفعل أو ما في معناه
مذهب الهروي وابن مالك ، " أنْ " نافية بمعنى " لا "	ردّه " أن " مصدرية
مذهب الأخفش، أن " آ " لنداء القريب	ردّه أنه للبعيد ، لأن سيبويه ذكر أن الهمزة للقريب وما سواها للبعيد
رأي الكوفيين " أيْ " حرف عطف	ردّه أنها تفسيرية وما بعدها عطف بيان
رأي النحاة ، أن " بل " حرف جر خافض للنكرة	ردّه أن " بل " حرف ابتداء والجار هو " رُبّ " المحذوفة
رأي ابن مالك ، أن "معًا " إذا أفردت تساوي "جميعًا"	ردّه أن بينهما فرقًا
مذهب الجمهور " إذا " مضافة إلى الجملة والعامل هو الجواب	ردّه العامل الجواب إذا كان صالحًا للعمل . فإن مُنع من عمل فيها مانع فالعامل مقدر ، يدل عليه الجواب
رأي الزمخشري ، أن " إذا " الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر	ردّه هي منصوبة بالخبر ، أو خبرُ على ما تقدم تقديره ، وليست مضافة إلى جملة
رأي المالقي ، أن " أمّا " تكون للعرض	ردّه المراديّ أن " أمّا " مركبة من الهمزة و " ما " النافية فهي كلمتان فهي همزة استفهام داخل على حرف النفي
رأي ابن مالك ، أن " رُبّ " للتكثير والتقليل بها نادر	ردّه أن " رُبّ " للتقليل والدليل على ذلك ، أنها جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل ، وفي مواضع ظاهرها التكثير ، وهي محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل
رأي النحويين ، أن " سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق	ردّه الصحيح التنويع في معانيها
رأي الفارسي ، الفاء الداخلة على الفعل المقدم معمولة في الأمر والنهي أنها زائدة	ردّه أنها عاطفة
رأي العلماء ، أن اللام بمعنى الفاء	ردّه أنها للصيرورة
رأي العلماء ، أن " إنّما " الجزم بها في الشعر فقط	ردّه أن الجزم بها في الاختيار
وضع " إذ " ظرفًا للزمن الماضي ، والجمهور لا تقع لاستقبال	ردّه تقع لاستقبال ودليله قوله تعالى " فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم "
رأي الخليل والكسائي، أن " لن " مركبة وأصلها " لا أنْ " حذفت همزته تخفيفًا	ردّه أن البساطة أصل والتركيب فيها فرع ولو كان أصلها مركب " لا أنْ " لم يجز تقديم معمول معمولها عليها

قول الكوفيين ، أن " إلاّ " تكون عاطفة لا بمعنى الواو. وتشرك في الإعراب، بالحكم، والبصريون يعربون ذلك بدلاً	ردّ أن لو كانت عاطفة لم تباشر العامل
قول الكوفيين، أن " إيمن " هو جمع يمين واعتذروا عن وصل همزته لكثرة الاستعمال	وردّ أن همزته همزة وصل وأيمن " الذي جمع " يمين" همزته همزة قطع ، وأن من العرب من يكسر همزته في الابتداء وهمزة الجمع لا تكسر وإن من العرب من يفتح ميمه ويكون على وزن " أفعل " ولا يوجد ذلك في الجموع
رأي الفرآء ، أن " حاشَى " فعل ولا فاعل له . حاشى لله فاللام موصولة بمعنى الفعل وإذا قلت حاشى الله فاللام مرادة	ردّه بأنها حرف جر ، فتجر ، على مذهب سيبويه ، وتكون فعلاً بمنزلة خلا ، وهو مذهب المازني والمبرد والزجاج
رأي ابن جني ، أن " إذا تخرج عن الظرفية وتكون مبتدأة	ردّ المراديّ هي محتملة للتأويل
رأي الأخفش اسمية "على"	ردّه لو كانت اسمًا لصح حلول " فوق " محلها
رأي بعض العلماء أن لام البتداء لا تدخل إلا على الفعل المضارع الواقع بعد "إنَّ"	يردّ ذلك مستدلًا بقول المالقي جواز عدم اتصاله بـ إن" نحو: " " ليُحب الله المحسنين"
رأي بعض العلماء أن "ليس" من أدوات الاستثناء، ويجب نصب المستثنى بها	يرد المراديّ الصحيح هي الرافعة للاسم الناصبة للخبر.فاسمها ضمير وخبرها المستثنى المنصوب
رأي العلماء وسيبويه " أن" المصدرية يجب وصلها بالأمر	يرد لا يجوز وصلها بالأمر لأنها لو قدرت بالمصدر فات معنى الأمر. ولا يوجد في كلام العرب " يعجبني أن قم "

خاتمة البحث

استقرى النحاة النصوص العربية وركّزوا على النصّ القرآني ، واستخلصوا القواعد ، وأدرجوها في مصنفاتهم، وأيدوا كلّ قاعدة بشاهد من القرآن، أو الحديث الشريف، أو كلام العرب، شعره ، ونثره .

تُظهر قراءة كتاب " الجنى الدانيّ في حروف المعانيّ " أنّ المراديّ وظّف منهجًا علميًا له سمات وخصائص تعكس منهجه وأسلوبه وهو المنهج التعليميّ وهذه سمة تميزه هو واقرانه من التعليميين. فكان ينوّع في أساليب بحثه النحويّ في مؤلفاته عامة ، فدرس أبواب النحو التقليدية ، واستقرى المادة النحويّة وخالف الشواهد ، معينه في ما ذهب إليه الشواهد القرآنية التي استند إليها . تحدث في كتابه " الجنى الدانيّ " عن الحروف والأدوات وهي أصغر مؤثر في التركيب النحوي باعتبارها حروف معان ، تحمل روابط لمعانيّ المفردات .

لم يلتزم المراديّ منهجًا موحدًا في تأليفاته ، فاتسم كلّ كتاب من كتبه بمنهج خاص ، فكان منهجه يتغير وفق عرض المادة وطريقة النشر ، والطيّ ، والإطالة ، والإختصار، والتوبيب ، والتقسيم للمسائل النحويّة ، فلا يلتزم منهجًا ثابتًا إلاّ في بضع سمات منهجيه ، منها اهتمامه بالشاهد القرآني من حيث الرتبة والاستدلال وغزارة الأمثلة وكثرتها .

أسس المراديّ كتاب " الجنى الدانيّ " على المنهج الوصفي القائم على الاستقراء ، كان يستقري آراء العلماء ويوظّف معاييرًا ويعطي رأيًا ، سواءً أكان متفردًا به أم مرجحًا أم مؤيدًا .فهو يلتزم في كتابه الجنى الدانيّ الأخذ بالوجه القوي ضمن الأوجه المتعددة ومـــــعرفة الصـــحيح منها .كذلك يميل في شرحه في كتابه الجنى الداني إلى الاختصار المُفهم والتركيز غير المخل مع سهولة ويُسر .

اهتم المراديّ في كتاب الجنى الداني بالآراء المختلفة ، فكان يستقصيها من مظانها ما دفعه إلى الاطلاع على أغلب الكتب النحوية وغيرها من علوم العربية وكتب القراءات والتفسير ما وقع تحت يديه . وكان سيبويه والفرّاء والزجاج وابن مالك أبرز من نقل عنهم . وتنوعت مواقفه من أصحاب هذه النقول ، فكان ينقل بذكر أسمائهم أو بالإشارة . أو يجمع بين الاثنين، ويذكر أسماء من ينقل عنهم نصًّا،أو يكتفي بالإشارة فقط .

تؤكد عملية استقراء الجنى الداني أن للدراسة النحوية وظائف دلاليّة ، لأن فهم الدلالة مرتبط بقوانين النحو ، فالدلالة لها موقع الصدارة في التحليل اللغويّ ، الأمر الذي حوّل اهتمام اللغويين من التركيز على تركيب اللغة إلى ترجمة المفهوم الدلالي المنبثق عن هذه التراكيب ، لأن الدلالة غاية يحققها اللفظ من خلال الوظيفة التي يؤديها ضمن إطار النظام اللغويّ . فالدلالة الوظيفية ، مهمتها تفسير علاقات المكونات الرئيسة في الجملة بوصفها وظائف يؤديها كلّ مكون وفق ما يفرضه التركيب السياقيّ .

اعتمد المراديّ على آيات القرآن في توظيف الشاهد القرآنيّ اعتمادًا أظهر في الاحتكام إلى القرآن الكريم في تأسيس االقواعد والأحكام النحويّة ، يظهر توظيف المراديّ لشواهده القرآنية في الاحتجاج بالنظائر القرآنية في مجال الاستدلال بالحجة .

يوظف المراديّ الشواهد القرآنية في عرض الآراء النحويّة ويوظفها في الرد عليها ومخالفتها ، مستعينًا بمعرفته مواطن الخلاف والاتفاق وتمكنه من أدوات الصناعة النحوية . لم يكن المراديّ مقتصرًا في توظيف شواهده على استنباط قاعدة أو تقريرها أو الاستدلال عليها بالنظائر القرآنية أورد إعراب أو إبطال رأي بل سعى إلى نقض ما لا يرتئي من قواعد وأحكام نحويّة .

تؤكد الدراسات اللسانيّة القديمة والحديثة أن اللغة هي العامل الرئيس في عمل التواصل الإنساني ، وأساس اللغات حروف الهجاء ، وهي أشبه بالمفاتيح . وأن حروف الهجاء هي الأصل الذي يتركّب منها وبها الكلمات التي قسّمها العرب إلى حروف وأسماء وأفعال .

وصلت اللغة العربيّة كاملة الأداء بفضل النصّ القرآني الذي استنبط منه النحاة قوانين التشكيل الجيني للغة العربيّة، فأظهرت القوانين أهمية حروف المعاني في ترابط السياقات ، وفي انتاج الدلالات .

وضع النحاة القدامى دراسات كثيرة بحثت في وظيفة حروف المعاني ، وكان المراديّ من بين هولاء الذين اشتغلوا على النصّ القرآني وأغنوا دراساتهم بشواهد منه لكونه أخذ عن النحاة وأكّد في بعض جوانب أنكار صحة ما ذهبوا إليه من أفكار ونظريات نحويّة معينه في ذلك الشاهد القرآني الذي استند إليه في إثبات الحجة ووضع البرهان والدليل .

كان المراديّ يستقري آراء العلماء ويوظّف معايير ويعطي رأيًا ، سواءٌ ، أكان متفردًا به ، أم مرجحًا أو مؤيدًا. فهو يلتزم في كتابه الجنى الدانيّ الأخذ بالوجه القوي ضمن الأوجه المتعدّدة ومـــــعرفة الصـــحيح منها وكان يميل في شرحه في كتاب الجنى الدانيّ إلى الاختصار المُفهِم والتركيز غير المخل مع سهولة ويُسر .

الهوامش

1 - ناصر، مها خيربك، النحو العربي والمنطق الرياضي التأسيس والتأصيل، ط2، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014، ص 419.

2 - ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه، مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 1993 : 9/ 358.

3 - عبد اللطيف ، محمد حماسة ، النحو والدلالة " مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ"، ط 1، دار المعارف، 1984م، ص44 .

4 - الزيدي ، توفيق ، مباحث في علم اللغة واللسانيات " أثر اللسانيات في النقد العربيّ الحديث " من خلال بعض نماذجه، الدار العربية للكاتب ، طرابلس ليبيا ، 1984م، ص 227 .

5 - المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: الدكتور. فخر الدين قباوه، والاستاذ محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1992، ص 466.

6 - .الجنى الدانيّ ، ص 184.

7 - السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1988م ، 2: 68 .

8 - الجنى الدانيّ ، ص 527 .

9 - م . ن ، ص 151 .

10 - م . ن ، ص 477.

11 - أبو حيان ، البحر المحيط ، دراسة وتحقيق : عادل احمد عبد المقصود وآخرين ، دار التب العلمية ، بيروت ،ط1، 1993م : 1/ 326.

12 - المخزوميّ ، مهديّ ، الدرس النحويّ في بغداد ، مطبعة السعدون ، بغداد ، 974 م ، ص18 .

13 - الدرس النحوي في بغداد ، ص 18.

14 - الجنى الدانيّ ، ص 601.

15 - أخرجه البخاريّ في كتاب العلم ، ص48.

16 - الجنى الدانيّ ، ص 125.

17 - البيت من الطويل ، وبلا نسبة في الجنى الداني ، ص 314، ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،. تحقيق : مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط5، دار الفكر ، بيروت ، 1979م ، ص 344.

18 - الجنى الدانيّ ، ص 402.

19 - م . ن ، ص 497 .

20 - البيت من الطويل ، وبلا نسبة في الجنى الدانيّ ، ص 496، المغني ، ص 326 .

21 - الجنى الدانيّ ، ص 496.

22 - م. ن ، ص 518 .

23 - ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي ، شرح المفصل ، إدارة المطبعة المنيرية ، مصر: 8/ 81.

24 - عجز بيت من الطويل ، للفرزدق . وصدره : فلَو كنتَ ضَبِّيّا عَرَفتَ قَرابَتي ، ديوانه ، ص 481 ، الجنى الدانيّ ، ص 590.

25 - الأبيات من الطويل ، لعمرو الجنبي ، الجنى الداني ، ص 440، المغني ، ص 144.

26 - البيت من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ، شرح وتقديم : علي حسن فاعور ، ط1 ، دلر الكتب العلمية ، بيروت 1996م ، ص 51 ، الجنى الداني ، ص 441 ، والأبيض : الرجل النقي من العيوب .والفياض : الكثير العطاء . والغمامة : السحابة . والمعتفون : طالبو المعروف . وتغب : تنقطع .
27 - البيت من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ، ص 56 ، والجنى الدانيّ ، ص442 ينمي : يرفع . والباذج : الشرف العالي.
28 - البيت من الطويل ، وبلا نسبة في الجنى الدانيّ ، ص442 .
29 - البيت من الطويل ، لامرئ القيس في ديوانه ، ص 10 ، الجنى الداني ، ص 433، المغني ، ص 149 .
30 - الجنى الداني ، ص 444.
31 - البيت من الطويل، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر، ط2، 1969، ص86، الكران: العود الذي تضرب به القينة، والجنى الداني ، ص 445.
32 - الجنى الدانيّ ، ص 188.
33 - الزجاجي ، ابو القاسم ، حروف المعاني ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، ط 1، دار الامل ، مؤسسة الرسالة ، الاردن ، 1984.، ص 3، ابن فارس ، أحمد ، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها،حققه وضبط نصوصه: د. فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط1، 1993م ، ص 163.
34 - سورة لقمان : 27.
35 - الجنى الداني، ص273 .
36 - م .ن ، ص 273.
37 – الحنى الداني ، ص 69.
38 - الديسابوري ، صحيح مسلم ، .وقف على طبعه وتحقيق نصوصه : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط1، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، 1955م : 39/1.
39 - الجنى الدانيّ ، ص 215.
40 - المالقيّ ، رصف المبانيّ، تحقيق: د . احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1975، ص81.
41 - الجنى الدانيّ ،ص 432.
42 - الجنى الداني ، ص 86.
43 - م. ن ، ص 224.
44 - م. ن ص 225.
45 - م . ن ، ص 232.
46 - م . ن ، ص 234.
47 -البيت من الطويل ، لرؤبة ، ديوانه ، ص 150، الجنى الداني ، ص 237، المغني ، ص 20 ، والفجاج : الطريق . والقتم: الغبار .
48 - الجنى الدانيّ ، ص 237 .
49 - الجنى الداني ، ص 308.
50 - م.ن ، ص 370.
51 - العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1988م : 2/ 298.
52 - الزمخشري ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق: جبرائيل سليمان ، دار المعرفة ، القاهرة ، ط1، 1966م : 3 / 490-491.
53 - الجنى الدانيّ ، ص 380.
54 - التبيان في إعراب القرآن : 2/ 299.
55 - الجنى الداني ، ص 380.
56 - رصف المباني ، ص 46.
57 - الجنى الداني ، ص 392.
58 - م .ن ، ص 46.
59 - الجنى الدانيّ ، ص 73.
60 - م. ن ، ص 123.
61 - م . ن ، ص 191.
62 - م . ن ، ص 206.
63 - سيبويه ، بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق :عبد السلام محمد هارون ، ط 1، دار القلم ، القاهرة ، 1969م : 1/ 407 .
64 - الجنى الداني ، ص 271.
65 - ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط16، دار الفكر ، بيروت ، 1974م : 2/ 151.

66 - الجنى الدانيّ ، ص 264-265.
67 - الكشاف : 1/ 570 ، ابن مالك ، شواهد التوضيح والتصيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط3 ، عالم الكتب ، 1983م: 2/ 182 .
68 - الجنى الدانيّ ، ص 520.
69 - م . ن ، ص 538.
70 - البيت من الوافر ، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ، ص 137 ، الجنى الاني ، ص 539 ، وشرح المفصل : 8 : 36 ، والمقسمة : موضع القسم . وأراد به مكة حيث تنحر البدن وتسيل الدماء .
71 - الجنى الدانيّ ، ص 539 .
72 - م . ن ، ص 562.
73 - ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب . تحقيق : مصطفى السقا وآخرون ، القاهرة ، 1954م :1/ 303 -304 .
74 - الجنى الدانيّ ، ص 568-569.
75 - رصف المبانيّ ، ص 97-98.
76 - الجنى الدانيّ ، ص 570 .
77 - م . ن ، ص 472.
78 - م . ن ، ص 124.
79 - رصف المباني ، ص 108.
80 - الجنى الدانيّ ، ص 495 .
81 - المبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب ، تحقيق : الأستاذ محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت، 1963م، همع الهوامع : 2/ 116.
82 - البيت من المنسرح . وبلا نسبة في الجنى الدانيّ ، ص 209، شرح ابن عقيل : 1/ 272.
83 - البيت من الطويل . وبلا نسبة في الجنى الدانيّ ، 210، شرح ابن عقيل : 1/ 273.
84 - الجنى الدانيّ ، ص 210.
85 - الكتاب : 1/479-480.
86 - الجنى الدانيّ ، ص216.

المصادر

1- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، سر صناعة الإعراب . تحقيق : مصطفى السقا وآخرون، القاهرة ، 1954م.
2- ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط16، دار الفكر ، بيروت ، 1974م.
3- ابن فارس ، أحمد ، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها،حققه وضبط نصوصه: د. فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط1، 1993م.
4- ابن ماجة ، الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ،سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار سحنون للطباعة والنشر ، ط2، 1992م.
5- ابن مالك ، شواهد التوضيح والتصيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق : محمد فؤاد غبد الباقي ، ط3 ، عالم الكتب ، 1983م.
6- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه، مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 1993.
7- ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،. تحقيق : مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط5، دار الفكر ، بيروت ، 1979م.
8- ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي ، شرح المفصل ، إدارة المطبعة المنيرية ، مصر، (د.ت).
9- أبو حيان ، البحر المحيط ، دراسة وتحقيق : عادل احمد عبد المقصود وآخرين ، دار التب العلمية ، بيروت ،ط1،.
10- الديسابوري ، صحيح مسلم ، .وقف على طبعه وتحقيق نصوصه : محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، 1955م.
11- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر، ط2، 1969.
12- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم : علي حسن فاعور ، ط1 ، دلر الكتب العلمية، بيروت 1996م .
13- الزجاجي ، ابو القاسم ، حروف المعاني ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، ط 1، دار الامل، مؤسسة الرسالة ، الاردن ، 1984.
14- الزمخشري ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق: جبرائيل سليمان ، دار المعرفة ، القاهرة ، ط1، 1966م.

15- الزيدي ، توفيق ، مباحث في علم اللغة واللسانيات " أثر اللسانيات في النقد العربيّ الحديث " من خلال بعض نماذجه، الدار العربية للكاتب ، طرابلس ليبيا ، 1984م.
16- سيبويه، بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق :عبد السلام محمد هارون ، ط 1، دار القلم، القاهرة، 1969م .
17- السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1988م .
18- عبد اللطيف ، محمد حماسة ، النحو والدلالة " مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ"، ط 1، دار المعارف، 1984م.
19- العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1988م.
20- المالقيّ ، رصف المبانيّ، تحقيق: د . احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ، 1975.
21- المبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب ، تحقيق : الأستاذ محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ، بيروت، 1963م.
22- المخزوميّ ، مهديّ ، الدرس النحويّ في بغداد ، مطبعة السعدون ، بغداد ، 974 م.
23- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: الدكتور. فخر الدين قباوه، والاستاذ محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1992.
24- ناصر، مها خيربك، النحو العربي والمنطق الرياضي التأسيس والتأصيل، ط2، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014.